المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي/ السادس/ والسنوي/ السابع عشر/لسنة 2023
بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

دور السياسات المصرفية في تحفيز نمو القواعد المادية للاقتصاد الاخضر في العراق بعد 2023

The role of banking policies in stimulating the growth of the physical bases of the green economy in Iraq after 2023

م. م. رائد علي مشكل
Raed Ali Maskl
raedali1979@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

الكلمات الرئيسية: الانفاق العام، الاقتصاد الاخضر، المصارف ، الاستثمار، الطاقة المتجددة.
Keywords: green economy, banking, investment, renewable energy.

المستخلص
تتمحون الدراسة حول الدور الحيوي الذي تلعبهُ السياسات المصرفية في تحفيز ودعم التوجه الاستثماري نحو قطاع المصادر الحديثة للطاقة من خلال وعبر سياسة (التمكين النقدي) اي تقديم القروض الميسرة بأسعار فائدة متهاونة او رمزية للمستثمرين في هذا القطاع.
يَنصَبُ بحثنا على تحليل الاسباب الموضوعية للتحول نحو الاقتصاد الاخضر في العراق، وذلك تجنبا للوقوع في المزيد من الازمات البيئية والاقتصادية الناجمة عن الاعتماد على مصادر الطاقة الاحفوري في توليد الدخل القومي بمعدلات متزايدة، خاصة ان مثل هذه النتائج الضارة اصبحت واضحة للعيان ولا تحتاج الى دليل يثبت تزايد معدلات نموها وتراكمها، وقد تمثلت بالتلوث البيئي وما يتسبب به من امراض مزمنة وخبيثة فضلا عن عدم الاستقرار المناخي وشحة المياه وانعكاساتها الضارة على النشاط الزراعي، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها:-
تكمن اهمية التحول الى مصادر الطاقة النظيفة في امكانية توليد مصادر دخول جديدة مما يسهم في تنويع النشاط الاقتصادي وتجاوز عقبة احادية ومردوداتها السلبية فضلاً عن تقليص دائرة التلوث البيئي والحد من انعكاساتها الضارة على خزين الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية، وذلك اعتماداً على الدور التنموي المناط بالمصارف الوطنية التي لابد ان تصمم سياسات إقراريه مشجعة للاستثمار في تركيز الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.
وباعتقادنا ان بناء القواعد المادية للاقتصاد الاخضر ليس امنية ولا قراراً عاطفياً، بل هو جهد منظم و مصممَ، لابد فيه من تحديد الاولويات والتكاليف والمستلزمات والتي تتلخص بـ " التمويل" اولاً والتكنلوجيا ثانياً، وهنا يبرز دور المصارف في تعجيل السير نحو الاقتصاد الاخضر بخطى حثيثة ، اذ ان تيسير مصادر التمويل من خلال توفير القروض بفوائد تشجيعية واطالة أمد فترات التسديد قد تجعلان هذا القطاع جاذباً ومغرياً للمستثمرين، ولكن وبغية استكمال شروط "الجذب" الاستثماري يجب تعميم دراسة الاطار التكنلوجي لهذا الاقتصاد في الجامعات العراقية واستيعاب وإعداد الشباب الراغبين به وتقديمهم لسوق العمل بصورة مستدامة.
وعلى العموم ولغرض الاحاطة بهذا الموضوع الحيوي ارتأينا توزيع دراسته على اربع محاور هي:
المحور الاول: التحول نحو الاقتصاد الاخضر الاسباب والآليات.
المحور الثاني: الفرص البديلة لاستثمار قاعدة الموارد التقليدية خلال وبعد التحول نحو الاقتصاد الاخضر.
المحور الثالث: شروط التحول نحو الاقتصاد الاخضر في العراق ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية.
المحور الرابع: مساهمة المصارف في تعزيز الاقتصاد الاخضر في العراق.
وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات العلمية اهمها:-

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

1- إن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر يحقق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ويقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الكربونية)، ويحافظ على البيئة من التلوث ومواجهة تحديات تغير المناخ و يوفر المزيد من فرص الوظائف النظيفة (وظائف خضراء).
2- يحقق الاقتصاد الأخضر التنوع الاقتصادي من خلال إحلاله محل الاقتصاد الأحفوري الذى يعتمد على البترول والغاز الطبيعي والصخري والذى يتعرض للنضوب في المستقبل وعلى المدى الطويل يؤدي الى استنزاف الموارد وضياع حقوق الاجيال القادمة.
وقد اوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات اهمها:-
1- تشجيع المصارف على دعم مشروعات الطاقة المتجّددة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة، وحثها على مواصلة الجهود المستمرة في مجال الشمول المالي من قبلها.
2-تحفيز المصارف الخاصة لدعم القطاع الخاص المستثمر في مجالات الطاقة البديلة وايجاد السبل الكفيلة بتحقيق الشركة معهُ.

Abstract

The study examines the vital role that banking policies play in stimulating and supporting the investment trend towards the modern energy sources sector through and through the (monetary empowerment) policy, that is, providing soft loans at negligent or symbolic interest rates to investors in this sector.

Our research focuses on analyzing the objective reasons for the shift towards a green economy in Iraq, to avoid falling into more environmental and economic crises resulting from reliance on fossil energy sources to generate national income at increasing rates, especially since such harmful results have become visible and do not require evidence to prove. Its growth and accumulation rates have increased, and it has been represented by environmental pollution and the chronic and malignant diseases it causes, as well as climate instability, water scarcity and its harmful repercussions on agricultural activity. This study is based on the hypothesis that: -

The importance of switching to clean energy sources lies in the possibility of generating new sources of income, which contributes to diversifying economic activity and overcoming a single obstacle and its negative consequences, as well as reducing the circle of environmental pollution and reducing its harmful repercussions on the reserves of available natural and human resources, based on the developmental role assigned to national banks that Approval policies that encourage investment must be designed to focus investments in this vital sector.

We believe that building the material foundations of the green economy is neither a wish nor an emotional decision, but rather an organized and determined effort, in which priorities, costs and requirements must be determined, which can be summarized as “financing” first and technology second, and here the role of banks is highlighted in accelerating the progress towards the green economy at a rapid pace. Facilitating financing sources by providing loans with incentive interest and prolonging repayment periods may make this sector attractive and tempting for investors, but to complete the conditions for investment “attraction,” the study of the technological framework of this economy must be circulated in Iraqi universities, and

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

the youth who desire it must be absorbed and prepared and comprehensively presented to the labour market. Sustainable. In general, to cover this vital topic, we decided to distribute its study into four axes: The first axis: the shift towards a green economy, reasons and mechanisms.

The second axis: Alternative opportunities to invest in the traditional resource base during and after the transition towards a green economy.

The third axis: Conditions for the transition towards a green economy in Iraq and its economic and social consequences.

Fourth axis: The contribution of banks in strengthening the green economy in Iraq.

The study concluded with a set of scientific conclusions, the most important of which are:

1- The move towards a green economy achieves the three dimensions of sustainable development (economic, social and environmental), reduces greenhouse gas emissions (carbon), preserves the environment from pollution, confronts the challenges of climate change, and provides more clean job opportunities (green jobs).

2- The green economy achieves economic diversification by replacing the fossil economy that depends on oil, natural gas and shale, which is subject to depletion in the future and the long term leads to the depletion of resources and the loss of the rights of future generations.

The study recommended a set of recommendations, the most important of which are:

1- Encouraging banks to support renewable energy projects and environmentally friendly technology, and urging them to continue their ongoing efforts in the field of financial inclusion.

2- Motivating private banks to support the private sector investing in the fields of alternative energy and finding ways to achieve the partnership with it.

المقدمـــــــة

نظرا لمعاناة الكثير من دول العالم من مشاكل تغير المناخ والاحتباس الحراري واستخدام الوقود الحيوي في انتاج الطاقة و التأثير السلبي على انتاج الغذاء بالإضافة الى إهدار الموارد الطبيعية والفجوة بين الأغنياء والفقراء والنقص الشديد في المياه، فضلا عن الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم منذ 2008، ومع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة في الدول الصناعية الكبرى. كل هذه المظاهر جعلت دول العالم في حاجة ماسة إلى تغيير بيئة الاقتصاد وتحويل نشاطاته الى ممارسات صديقة للبيئة، لذلك اصطلح على تسميته ب "الاقتصاد الاخضر". وقد حمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programed) لواء التغيير في هذا الاتجاه فكانت مبادرته الخاصة عام 2008 بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر(Green Economic) الذي يعد نموذجاً جديد اً من نماذج التنمية الاقتصادية ويمثل محركاً جديداً لتعزيز النمو الاقتصادي بمعالمه المعروفة: خلق فرص عمل جديدة وتدعيم المساواة الاجتماعية والاعتماد على الطاقة المتجددة والنظيفة التي تحافظ على البيئة من التلوث والمحافظة على حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية المتاحة وتعزيز كفاءة.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

اهمية البحث: تأتي أهمية البحث كونه يسلط الضوء على تبني فكرة التمويل الأخضر وضرورة توجيهه لدعم المشاريع الخضراء من خلال المصارف المتخصصة بوصفها القاعدة المادية للتنمية المستدامة فضلاً عن انه يركز على الوقاية من الاثار السلبية التي تخلفها المشاريع الملوثة للبيئة.

مشكلة البحث: نظرا لإهمال الاعتبارات البيئية عند تنفيذ المشاريع الصناعية التقليدية واقامتها بغية تحقيق التنمية الاقتصادية في مجالات الصناعة والطاقة أدى ذلك للإسراف في استنزاف الموارد الطبيعية وحرمان اجيال متعددة حاضرة وقادمة من حقهم في مردوداتها الاقتصادية مما اثار انتباه المنظمات العالمية والمجتمع الدولي وواجب التركيز على المشاريع الدعم للبيئة والمعززة لاستدامتها بتوفير التمويل اللازم لها. لذا تركزت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- هل يوجد هناك توجه لدى المصارف العراقية الخاصة لتبني فكرة دعم المشاريع الخضراء.
2- هل يوجد هناك خدمات مصرفية تدعم المشاريع الصديقة للبيئة.
3- ماهي الحوافز الدافعة لتبني سياسات مصرفية "خضراء" في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان مدى اهمية التحول نحو الاقتصاد الاخضر ودور التمويل المصرفي في انجاح هذا التحول.

فرضية البحث: في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة الفرضيات الرئيسية كما يأتي:

تكمن اهمية التحول الى مصادر الطاقة النظيفة في امكانية توليد مصادر دخول جديدة مما يسهم في تنويع النشاط الاقتصادي وتجاوز عقبة احادية ومردوداتها السلبية فضلاً عن تقليص دائرة التلوث البيئي والحد من انعكاساتها الضارة على خزين الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية، وذلك اعتماداً على الدور التنموي المناط بالمصارف الوطنية التي لابد ان تصمم سياسات إقراريه مشجعة للاستثمار في تركيز الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

منهجية البحث: اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي بأسلوبه الوصفي التحليلي في دراسة العلاقة قيد البحث وبالاعتماد على بعض المؤشرات ذات العلاقة، استناداً الى المراجع والابحاث وقواعد البيانات المحلية والعالمية.

الحدود المكانية والزمانية: الحدود المكانية – العراق، الحدود الزمانية بعد 2023.

المحور الاول: التحول نحو الاقتصاد الاخضر الاسباب والآليات.

اولا: مفهوم الاقتصاد الاخضر: يعد مصطلح الاقتصاد الاخضر (Green Economy) من المصطلحات التي استخدمت كرد فعل للظواهر البيئية المصاحبة للأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك لتقليل التكاليف البيئية والاجتماعية في النظام الاقتصادي السائد

(Kes McCormick and N. K. ,2013, P.2590-2604): ومنذ ذلك الحين تم توسيع مفهوم الاقتصاد الاخضر وتم تناوله من عدة زوايا. وما تجدر الاشارة اليه أنه توجد عدة مصطلحات تستخدم للدلالة على الاقتصاد الاخضر في الدراسات الاكاديمية منها:

(Lucien Georgeson, Mark Poessinouw, 2017, p1-18)

*الاقتصاد المتجدد (Renewable Economy)
*الاقتصاد الدائري(Circular Economy)
*النمو الاخضر (Green Growth)
* سوق صديق للبيئة (Eco- Friendly Market)
* اقتصاد منخفض النفايات (Low-waste Economy)
*الاقتصاد الحيوي (Bio economy)

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

وذهبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الى ان الاقتصاد الاخضر يهدف الى الحد من المخاطر البيئية والندرة ويهدف الى التنمية المستدامة دون الاضرار بالبيئة، ويتسم بأنه اقتصاد منخفض الكاربون وذو كفاءة في استخدام الموارد. واحياناً يستخدم مصطلح آخر موازي للاقتصاد الاخضر وهو مصطلح النمو الاخضر (Green Growth) والذي يشير في بعض الاحيان الى النمو الصناعي الصديق للبيئة ولكنه يستخدم حاليا للإشارة الى نمو الاقتصاد بأكمله
(https://www.oecd-ilibrary,org/docserver/9789264111318-sum-en.pdf)

ومن التعريفات ما يذهب الى اعتبار الاقتصاد الاخضر اقتصاد مصمم لتعزيز الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، والحد من التلوث وتخفيف وتأثر تغير المناخ. وبعبارة أخرى هو اقتصاد لا يكون فيه النمو الاقتصادي مدفوعاً باستغلال الموارد الطبيعية ولكن من خلال الاستثمار في القطاعات الخضراء مثل الطاقة المتجددة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وزيادة المرونة وتأمين النظم الغذائية والمياه والغابات والنقل وإدارة النفايات. وبالتالي فإن غالبية الاستثمار الاخضر يوجب تعديل الهياكل الحالية وبناء هياكل جديدة. (Simon Zadek and Cassie Flynn, 2013, p7)، اما بنك التنمية الافريقي فيعرف النمو الاخضر بأنه تعزيز وتعظيم فرص النمو الاقتصادي من خلال المرونة في إدارة الاصول الطبيعية بكفاءة واستدامة، بما في ذلك تعزيز الانتاجية الزراعية، وتعزيز البنية التحتية المستدامة، وبعبارة بسيطة فإن النمو يهدف لضمان تجديد الموارد الطبيعية المتاح واستدامتها.(African Development Bank Group, 2016, p.9.) و يمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر بمثابة رؤية بديلة للتنمية، لا تصادر امكانيات تحقيق الرفاهية الاقتصادية بل تتعداها لخلق شعور بالوحدة الاجتماعية والمساواة مع مراعاة التأثر على البيئة. وتتركز على أهدافه الاستثمار في الممارسات البيئية المستدامة و يتم ذلك من خلال التشريع، ووضع السياسات والتمويل الخاص والعام مع التركيز على مساعدة الأشخاص الذين يعتمدون على الطبيعة لكسب لقمة العيش والذين ليس لديهم الكثير من الموارد أو مصادر الدخل الأخرى.(Chernykhivska Anna Volodymyrivna,2015,No.1. p.2)

ومن خلال ما سبق يتضح أن هذه التعريفات تشير إلى أن الاقتصاد الأخضر هو مفهوم يشمل نشاطات متنوعة، وينطوي على آثار مختلفة، ويبتكر معان جديدة للنمو والكفاءة والمخاطرة، ويفتح قنوات جديدة للنمو الاقتصادي، اهمها (Eleonore Loiseau, L. Saikku, 2016, Vol.139, p.2)

* **الإنتاجية** (حوافز لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد والأصول الطبيعية)، واهم معالمها: تعزيز الإنتاجية وتقليل النفايات وترشيد استخدام مصادر الطاقة وإتاحة الموارد للاستخدام الأعلى قيمة
* **فرص الابتكار**: المدفوعة بالسياسات والشروط الإطارية التي تسمح بطرق جديدة لمعالجة المشاكل البيئية.
* **إنشاء أسواق جديدة**: من خلال تحفيز الطلب على التقنيات والسلع والخدمات الخضراء وخلق فرص عمل جديدة.
***الثقة**: تعزيز ثقة المستثمرين من خلال زيادة القدرة على التنبؤ والاستقرار حول كيفية تعامل الحكومات مع القضايا البيئية الرئيسية.
***الاستقرار**: خلق ظروف اقتصادية كلي أكثر توازناً، والتحكم بتقلبات أسعار الموارد، ودعم الضبط المالي من خلال مراجعة تكوين وكفاءة الإنفاق العام وزيادة الإيرادات.

وفي رأي الباحث فإنه يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد يركز على استدامة النمو منخفض الكربون والذي ينطوي على كفاءة استخدام الموارد وتجديدها للحد من الآثار السلبية وتقديم

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

حلول للتحديات المتزايدة مثل تغير المناخ واستنفاد الموارد مع خلق فرص العمل وتحفيز فرص الابتكار وتعزيز عوامل التنافس.

ثانيا: العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والاستدامة: يُعدَ الاقتصاد الاخضر بشكل عام احد الوسائل المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، بوصفها الهدف الاسمى الذي تسعى الدول الى التوافر عليه وبناء اركانه الضرورية. (National center for social Research, 2007, p.19)، فهو يمثل التحول من عموميات التنمية المستدامة الى التخصيص، بتحديد القطاعات المستهدفة والسياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحويلها وتحقيق الكفاءة في نشاطاتها المتنوعة،

(New economics foundation, sustainable development and well bing,(report Defra,2006, p34)

وتستعين عادة الدول السائرة على وفق فلسفة التنمية المستدامة بخبرات وقدرات المنظمات الدولية ومن بينها منظمة التعاون والتنمية، البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوثيقة الختامية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 ومؤتمر ريو20+، والتي تؤكد على: الحاجة الى اقتصاد اكثر اخضراراً وانتاجاً وأنماط استهلاك مستدام، فالاقتصاد الاخضر هو من الادوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة. (امنية بديار، محمد توفيق مزيان، المجلد 6، العدد1، 2019، 311)

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على التحليل السابق .

مما تقدم يتضح لنا ان هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة يمكن للدول ان تحققها من خلال اتباع بعض السياسات والمسارات الانمائية للوصول الى الاهداف المرسومة.

ثالثا: السياسات المتبعة لتوطين اسس الاقتصاد الاخضر: عمدت هيئة الامم المتحدة الى تبني العديد من السياسات بقصد تسهيل الانتقال الى اقتصاد اخضر تتمثل بالاتي: (نجوى يوسف جمال، احمد سمير، 2014، 443)

1- **إنشاء إطار تشريعي سليم**: حيث أن الاطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الاخضر وتزيل الحواجز أمام الاستثمار الاخضر.

2- **تحديد أولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي**: فلا يمكن الاستغناء عن الدور الحكومي في بناء الحلقات الاساسية للبنية الضرورية لتحفيز التحول نحو الاقتصاد الاخضر، وتعبيد الطرق للقطاع الخاص لكي يسير بهذا الاتجاه، اذ ان انتظار "المبادرة الفردية" قد يقود الى التباطؤ في ارساء القواعد الاساسية للاقتصاد المستدام، وهنا لابد من المخاطرة من قبل الحكومة لتقديم التسهيلات والقدوة في هذا الخصوص.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

3- **توظيف الضرائب والادوات المبنية على السوق**: لتحويل اذواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الاخضر والابتكار، فمثلا بالنسبة للنفايات والحل لهذه المشكلة هو دمج تكلفة العوامل الخارجية (كالتلوث او الاثار الصحية او فقدان الانتاجية) في سعر السلعة او الخدمة عبر ضريبة تصحيحية او رسوم او جباية او غيرها من الادوات المبنية على آليات السوق .(منير سلامي، منى مسغوني، 2011،188)

4- **الحد من الانفاق في المجالات التي تستنزف راس المال الطبيعي**: حيث ان دعم اسعار السلع يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والاسراف في الاستخدام، مما يؤدي الى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة او تدهور الموارد المتجددة والنظم الايكولوجية.

5- **الاستثمار في بناء القدرات والتدريب**: ان القدرة على انتهاز الفرص الاقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة تتباين من بلد الى آخر وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على استعداد ومرونة الاقتصاد والشعب للتعامل مع التغيير.

6- **تعزيز الادارة الدولية**: حيث يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية ان تعمل على تسهيل وتحفيز الانتقال الى الاقتصاد الاخضر، مثال ذلك بروتوكول مونتريال بشأن الموارد المستنزفة لطبقة الأوزون الذي يعد بشكل كبير احد انجح الاتفاقيات البيئية متعددة الاطراف، وبروتوكول كيوتو الذي نجح في تحفيز النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية كتوليد الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة من اجل التعامل مع انبعاث غازات الاحتباس الحراري .(منير سلامي، منى مسغوني، 2011، 189)

7- **يجب تعزيز مؤسسات القطاع العام**، خاصة تلك التي لا تتوفر فرصة سانحة لتخصيصها، او ان تخصيصها يفضي الى انخفاض كفاءة الاداء فيها، وهي مخفضة اصلاً، وذلك يتطلب تغيير فلسفة نشاطها وارسائه على آليات عمل الاسواق الحرة، وسد حاجتها من مدخلات الانتاج ابتداء من الاصول المادية وانتهاء بالكادر البشري وعلى وفق المعايير الدولية لتوفير البيئة الصالحة لعملها وتمكينها من المساهمة في بناء اقتصاد مستدام متطور.

8- **على وفق نظرية (السلوكية الريعية السلبية):** يجري التفريط بالموارد الطبيعية المتاحة (الماء النفط) او الاصول الانتاجية المشيدة من قبل الحكومة بريع تلك الموارد كالكهرباء، وتحت ذرائع مختلفة اخطرها ضرورة اقتطاع اي فرد لحصته في المورد المستثمر، فعلى سبيل المثال لا زال قطاع الكهرباء في العراق يهدر 60% من اجمالي التجهيز وباتجاهين: (مظهر محمد صالح، 2023، 59)

الاول: هو الهدر التجاري المتمثل بقيمة الكهرباء المستهلكة من قبل القطاع المنزلي غير المدفوع او المحتجز، والذي تشكل نسبة استهلاكه 40% من الطاقة الكهربائية المنتجة.

الثاني: الهدر الفني ويمثل 30% من الطاقة الكلية المنتجة مقارنة ب 3% على الصعيد العالمي. اي ان مجموع الهدر في الطاقة الكهربائية هو 70% بسبب سيادة قيمّ الاستثمار وعدم الشعور بالمسؤولية الجمعية من جهة، وتدني كفاءة الادارة والاداء الفني للعاملين في القطاع الكهربائي من جهة ثانية.

واستنادا الى الباحث الامريكي(Elinor ostrom) يمكن تجاوز هذه الاشكالية من خلال:

(فرض الانضباط الاداري المحكم وتوزيع الادوار والمسؤوليات استناداً الى مبادئ: (المشاركة في المخاطر والمساءلة في التنفيذ والانفتاح في العمل) ... فضلاً عن تحويل الشركات الى شركات مساهمة وحصر مساهميها بطرفين .. هما:

العاملين انفسهم في قطاع الطاقة والمستهلكين لمخرجاته، على ان تحتفظ الحكومة بحصة لا تزيد عن 25% من اسهمه.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

المحور الثاني: الفرص البديلة لاستثمار قاعدة الموارد التقليدية خلال وبعد التحول نحو الاقتصاد الاخضر.

الكفاءة الاقتصادية للتحول نحو قاعدة الموارد المتجددة.

اولا: معنى ومحتوى قاعدة الموارد التقليدية والاثار البيئية لتزايد معدلات استثمارها: يطلق مصطلح قاعدة الموارد التقليدية (Traditional Resource Base)على مصادر الطاقة التي وفرت حتى الان معظم احتياجات المجتمعات الصناعية الحديثة من الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي والموارد الزراعية والمعادن، وتعد كافة مصادر الطاقة التقليدية مصادر ناضبة، أي قابلة للنفاذ بعد تراجع مناسيب احتياطاتها نتيجة الاستغلال الجائر لها، ولا تقتصر ظاهرة النضوب على الموارد التقليدية للطاقة فحسب بل توجد كذلك موارد جديدة (غير تقليدية) للطاقة تندرج ضمن موارد الطاقة الناضبة مثل النفط المستخلص من رمال القار، والصخور الزيتية والغاز المستخلص من الفحم. ويطلق على النفط والغاز المستخلصين من هذه المصادر الثانوية الوقود الصناعي. (تكواشت، 2012 ،3)

وتترتب على التلوث المصاحب لعملية استخراج واستعمال مصادر الطاقة التقليدية ظاهرتان ملازمتان هما (عبد الزهرة فيصل يونس ، 2017، 60).

1- **الاثار البيئية**: واهمها الاحتباس الحراري الناجم عن الزيادة في استثمار الموارد التقليدية، اي بقاء الحرارة المنعكسة عن سطح الارض مخزومة في الفضاء الجوي المحيط بالأرض مما يؤدي الى ارتفاع درجات حرارتها. كما وان اهتراء طبقة الأوزون هي واحدة من تلك الاثار التي تتسبب بها عملية احراق المواد المستخرجة من باطن الارض (الوقود الاحفوري)، وتقع هذه الطبقة على ارتفاع (15-35) كم وتقارب سماكتها (3) ملم عند مستوى سطح الارض، ومن المعروف ان هذا الغلاف يحجز ويرشح اربعة اخماس الاشعة فوق البنفسجية الساقطة عليه ويسمح بمرور الخمس منها فقط ، وبذلك يمثل حزام الامان للحياة الانسانية والحيوانية والنباتية، فتزداد نسب التسرب من تلك الاشعة فوق الحد المأمون يؤدي الى الاصابات المميتة بأمراض السرطان.

2- الابعاد الاقتصادية: نتج عن الثورة الصناعية ظاهرة التلوث وهي ظاهرة اقتصادية بالدرجة الاولى من حيث المقدمة والنتائج، حيث ان التلوث لم يكن موجوداً قبل قيام الثورة الصناعية، ومع تزايد حركة الصناعة والاتساع في استهلاك الوقود الاحفوري بأنواعه المختلفة تضاعفت كميات غاز ثاني اكسيد الكاربون في الغلاف الجوي، مما يتسبب في اختلالات بيئية تتمثل بالزلازل والفيضانات غير المعهودة سابقاً التي اصابت معظم الاراضي الزراعية في معظم بلدان العالم، والتي نتج عنها خسائر باهضه وايضا الامطار الحمضية التي تسببت في تلوث معظم الاراضي الصالحة للزراعة واخراجها من دائرة الاستثمار. ويمكن القول ان العديد من الامراض التي اصابت الكثير من الناس وعطلت الطاقات البشرية التي كانت من الممكن ان تستخدم في عمليات الانتاج ، فعلى وفق الاحصائيات المعتمدة يتوفى (2) مليون انساناً سنويا بسبب المياه الملوثة إضافة الى الانعكاسات السلبية الملازمة على الثروة السمكية وهي غذاء اساسي للكثير من شعوب الارض وعلى انتاجية العاملين، ومن المفارقات في هذا الخصوص ان الذين يساهمون في تفاقم المشكلة وهم مواطنو الدول الصناعية المتقدمة يُحملون عبء نتائجها المدمرة على كاهل الفقراء من ابناء الشعوب النامية والتي لا تُسهم الا بنسبة تقل عن (20%) من الانبعاثات الهيدروكربونية إذا استثنينا جمهورية الصين الشعبية من الحساب بوصفها دولة صناعية غنية، فعلى سبيل المثال يزيد نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية في الولايات المتحدة بـ (19) مرة عن نظيره في افريقيا واكثر بـ (23) مرة من مثيله في الهند .(عبد الزهرة فيصل يونس، 2017، 66)

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

ثانيا: قاعدة الموارد المتجددة ومصادر توليدها: الطاقة المتجددة نعني بها تلك المولّدة من مصدر طبيعي غير تقليدي، مستمر لا ينضب، ويحتاج فقط إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بواسطة تقنيات العصر. يعيش الانسان في محيط من الطاقة، فالطبيعة تعمل من حولنا دون توقف معطية كميات ضخمة من الطاقة غير المحدودة بحيث لا يستطيع الانسان أن يستخدم إلا جزء ضئيلا منها، فأقوى المولدات على الاطلاق هي الشمس، ومساقط، فضلاً عن طاقة الرياح التي لو استثمرت لأنتجت من الكهرباء ضعف ما ينتجه الماء اليوم، ولو استخدمنا اندفاع المد والجزر في توليد الطاقة لزودنا بنصف حاجتنا منها.(https://www.un.org)، ورغم أن مزايا البدائل المتجددة معروفة جيداً، الا أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه استخدامها، فهي غير متوفرة دوماً عند الطلب، وتتطلب استثمارات أولية ضخمة، واسترداد الاستثمار الاولي فيها يستغرق زمناً طويلاً.
(https://mothakirat-takharoj.com)
وللطاقة المتجددة مجموعة من الخصائص اهمها:
1- متوفرة في معظم دول العالم.
2- تُعدَ من المصادر المحلية التي تتلاءم مع واقع تنمية المناطق النائية والريفية واحتياجاتها.
3- هي من المصادر النظيفة المأمونة الاستخدام.
4- اقتصادية في كثير من الاستخدامات، وذات عائد اقتصادي كبير.
5- ضمان استمرار توافرها وبسعر مناسب ومنتظم.
6-لا تحدث أي ضوضاء، أو تترك أي مخلفات ضارة تسبب تلوث البيئة.
7- تستخدم تقنيات غير معقدة ويمكن تصنيعها محلياً في الدول النامية.
اما مصادر توليد الطاقة المتجددة فهي: (برنامج الامم المتحدة للبيئة، 2011، 1-2)
1- الطاقة الشمسية.
2- طاقة الرياح.
3- طاقة الكتلة الحية.
4- طاقة المساقط المائية.
5- طاقة حرارة باطن الارض.
6- طاقة حركة الامواج والمد والجزر.
7- طاقة فرق درجات الحرارة في أعماق المحيطات والبحار.

ثالثا: كلفة الفرصة البديلة للتحول بين القاعدتين: ان الاقتصاد الاخضر يوفر فرصا لتحقيق التنمية المستدامة على وفق نظام برنامج الامم المتحدة للبيئة، فهو:
1- يعمل على تحويل الاستثمارات الضارة بالبيئة الى استثمارات خضراء مما يحسن الاداء الاقتصادي.
2- يحافظ على الموارد المتجددة ويقلل من المخاطر البيئية.
3- يتيح فرصا ثمينة لاعتماد نماذج انمائية تعطي الاولوية فيها لبناء المؤسسات، والعمل بأسلوب تشاركي في التنمية المستدامة.
ويعد مؤتمر ريو 20+ فرصة فريدة للدول العربية والنامية بشكل عام في اكتشاف سبل تنسيق السياسات وتعزيز التعاون الإقليمي من اجل الالتزام بالعمل لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الممكن توضيح الفرص والمنافع المتوقعة للتحول نحو الاقتصاد الاخضر في الجدول ادناه:

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

جدول (1) الفرص والمنافع المتوخاة من التحول الى اقتصاد اخضر

اطلاق المشاريع والمؤسسات الخضراء	اعادة توجيه الأنماط الحالية من الانتاج والاستهلاك
اولا: خلق فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على انشطة خضراء جديدة:	اولا: إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة عبر تحول الانشطة الحالية الى انشطة خضراء :
1-تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على الخدمات والسلع البيئية	1-دعم النقل المستدام
2-انتاج الطاقة وتوزيعها	2-تحول مشاريع البناء والتصميم الى مشاريع خضراء ودعمها
3-تحفيز وتشجيع المناهج الخضراء والانشطة الابتكارية وانشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الاقليمي	3- تحول مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية الى مشاريع خضراء
4-تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب	4-تحسين كفاءة أنظمة المياه وعملية تحلية المياه وتوزيعها
	5-تحفيز وتشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة
ثانيا: المنافع المتوقعة	ثانيا: المنافع المتوقعة
1-تشجيع الانشطة المسالمة للبيئة والخالية من الانبعاثات الكاربونية	1-الحد من انبعاثات الكاربون
2-إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي	2-تحسين النقل بشكل عام
3-إيجاد فرص عمل جديدة	3-تحسين الأمن الغذائي
4-إيجاد مصادر جديدة للدخل	4-تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل والقضاء على الفقر
5-تشغيل الشباب في مجالات جديدة	

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)، الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المناطق العربي، العدد1، نيويورك، 2011، ص6.

يمثل الانتقال الى الاقتصاد الاخضر لمعظم الدول وخاصة النامية تحدياً كبيرا، يتمثل بالاتي قد المعوقات والصعوبات منها ما هو ناتج عن الظروف المحيطة، ومنها ما هو ناجم عن الانفتاح على الاقتصاد الدولي ، ويمكن تلخيصها كالاتي: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)،2011، 10)

1- الوصول الى تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ التقنيات والبنية التحتية للاقتصاد الاخضر.

2- نقص الخبرة والقدرات داخل القطاعين الحكومي والخاص اللازمة للتحول نحو الاقتصاد الاخضر وهو ما يتطلب من هذه الدول إنشاء هياكل حوكمة فعالة وبناء القدرات في انظمتها وقوى عملها.

3- الافتقار الى مصادر الطاقة والقدرة التصنيعية اللازمة للبنية التحتية الخضراء، وغالبا ما تتطلب الاقتصادات الخضراء تغييرات كبيرة في نمط الحياة والتي قد تكون بعض الدول غير راغبة او قادرة على تنفيذها.

المحور الثالث: امكانات وشروط التحول نحو الاقتصاد الاخضر في العراق:

اولا: خصائص الاقتصاد العراقي والاختلالات التي ينطوي عليها: ان الاقتصاد العراقي يتسم بخصائص اساسية منها ما يتعلق بحجم الريع الخارجي وحجم المشاركة في توليده وأيلولة العائدات الريعية، واذا كان هذا التوصيف حديثاً نسبياً، الا ان تشخيص معالمه بات واضحا وتفصيلي، يمكن ادراجه كالاتي:

1- الاعتماد على مورد واحد (النفط).

2- انفصال قطاع النفط عن الانشطة الاقتصادية.

3- الاعتماد على مورد غير متجدد، يعد استراتيجياً بصورة نسبية.

4- الدولة هي المستلم المباشر للعوائد الريعية، لذلك تلعب دورا ابوياً في المجتمع، وتحتكر من اجل ذلك ادوات السلطة المطلقة، المال ووسائل العنف.

ويعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية متعددة نتيجة لأسباب عديدة منها اعتماده على قطاع النفط اضافة الى ضعف وغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية وهيمنة القطاع العام الذي يعاني من تخلف اساليب الادارة وانتشار الفساد المالي والاداري، وبذلك تعددت مشكلاته واتسعت الاختلالات الهيكلية في كافة القطاعات الاقتصادية، مقابل زيادة الاعتماد على النفط. اضف الى ذلك ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال الهيكل الانتاجي فمعظم الناتج المحلي الاجمالي يتكون من مساهمة قطاع النفط ، ويمكن ملاحظة الاختلال من خلال تحديد نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وان

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

الاختلال في هذه القطاعات ينعكس على مستوى الاقتصاد الكلي (محمود حسين الوادي، احمد العساف، 2009، 38) والجدول (2) يوضح الاختلال القطاعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2018-2022)

الجدول(2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الى الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) للمدة (2018-2022) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد الى GDP %	مساهمة قطاع التعدين والمقالع الى GDP %	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الى GDP %	مساهمة قطاع الكهرباء والماء الى GDP %	مساهمة قطاع البناء والتشييد الى GDP %	مساهمة قطاع النقل والاتصالات والخزن الى GDP %	مساهمة قطاع تجارة المفرد والفنادق الى GDP%	مساهمة قطاع المال والتامين والخدمات والعقارات الى GDP%	مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية الى GDP %
2018	268918874.0	2.65	44.33	2.01	2.63	4.57	9.36	8.14	6.14	1.64
2019	276157867.6	3.58	41.05	2.11	2.63	6.64	8.54	7.38	6.19	1.75
2020	215661516.5	5.88	29.26	2.57	2.55	5.20	10.45	7.94	8.09	2.33
2021	301152818.8	3.06	45.56	2.22	1.60	4.09	10.00	6.03	5.88	2.26
2022	89057091.5	2.84	57.10	1.78	1.36	2.28	8.69	6.69	4.83	1.08

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية لناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ، سنوات مختلفة.

يلحظ من بيانات الجدول انفاً مدى الاختلال في الهياكل المكونة للاقتصاد العراقي، ونسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ يبين تراجع نسبة مساهمة الهيكل القطاعي للأنشطة السلعية فهي آخذة بالانخفاض باستثناء قطاع التعدين والمقالع والذي يشكل النسبة العظمى منه قطاع النفط الخام الذي يساهم بأكثر من (99%)، اما أنشطة الزراعة والغابات والصيد والصناعة التحويلية فهي منخفضة والسبب يعود الى انخفاض القدرات التنافسية لهذه القطاعات بسبب الاهمال الذي اصابها، اما بقية الانشطة في القطاع السلعي هي الاخرى لا تشكل نسبة مهمة في الناتج المحلي الاجمالي ولا سيما قطاع الكهرباء والماء والبناء والتشييد إذ لم تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء (3%) والبناء والتشييد (7%) اما انشطة القطاعات التوزيعية فهي الاخرى آخذة بالانخفاض ولاسيما قطاع النقل والمواصلات والتخزين فقد انخفضت من (9.36%) عام 2018 الى (8.69%) عام 2022 كذلك بقية القطاعات والانشطة، اذ لم تشكل مساهمتها أهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ولذا فان مصادر العرض المحلي مقيدة بالعديد من المعوقات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ثانيا: الامكانات والشروط القانونية: يتطلب الانتقال الى الاقتصاد الاخضر وجوب قيام الحكومة بقيادة عملية التحول من خلال إصدار وسن القوانين اللازمة، والتي لا تؤثر سلباً على الاقتصاد الاخضر والتزام صانعي السياسات بدمج الاقتصاد الاخضر في خطط التنمية الداخلية، اضافة الى ذلك متابعة هذا التحول بعد البدء من تبنيه وتنفيذه وتقييم نتائجه. لذلك يجب الاخذ بنظر الاعتبار الموارد والقدرات الطبيعية المتاحة لتحول العراق نحو الاقتصاد الاخضر.

1- الامكانيات المتاحة لتحول العراق نحو الاقتصاد الاخضر: يتميز العراق بتوفر مجموعة من الموارد والطاقات التي تعد من المقومات المهمة للتحول الى الاقتصاد الاخضر منها:
(https://www.ilo.org/beirut/media-centre)

أ- الموارد البشرية: العراق يمتلك اليد العاملة وراس المال البشري اللازم لإنجاز التحول نحو الاقتصاد الاخضر وتحقيق التنمية المستدامة وباقل التكاليف، فقد بلغ عدد سكانه في عام 2020 بحوالي 40 مليوناً و150الف نسمة، وبكتلة حيوية نحو(39.5%) من اجمالي السكان

ب- الموارد والثروات الطبيعية: ان الموارد التي يمتلكها العراق كثيرة منها: المياه حيث يجري على اراضيه نهري (دجلة والفرات)، وموارد الطاقة المختلفة المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي، والفوسفات والكبريت والوقود الطبيعي، والعراق بلد متنوع التضاريس حيث يضم الجبال والتلال والسهول

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

والصحاري والاهوار الطبيعية والتي تعد البيئة الطبيعية لحيوانات لا توجد في اي مكان آخر من العالم، وتوجد عدة بحيرات اصطناعية كبحيرة الثرثار والرزازة وغيرها والبحيرات الطبيعية مثل بحيرة ساوه في بادية السماوة في محافظة المثنى. فضلا عن الطاقة الشمسية على مدار العام التي تعد من الموارد الطبيعية غير المستغلة في توليد الطاقة الصديقة للبيئة، والارض الزراعية الشاسعة الصالحة للزراعة التي تقدر بنحو(23.4%).

ج- الموقع جغرافي: يتربع العراق على مساحة قدرها 437.072 كم^2 من الاراضي والمياه المنتجة وهي مزروعة على ثمانية عشر محافظة، يقع العراق في غرب آسيا مطل على الخليج العربي، ويعدُ الخليج العربي المنفذ البحري الوحيد للعراق على العالم حيث يبلغ طول الساحل البحري للعراق حوالي 58 كيلو متراً الذي يعتبر من الامكانات المهمة التي تسهم في قدرة العراق على التحول نحو اقتصاد اخضر. (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2021، 1)

2- الشروط القانونية للتحول نحو اقتصاد اخضر: أصدرت الدولة العراقية خاصة بعد عام 2003 العديد من التشريعات الهادفة لحماية البيئة الا ان ظروف البلد الأمنية لم تساعد في تنفيذها بشكل تام، وتوجد حاجة لتشريعات أخرى وتحديث الموجود منها لتتماشى مع متطلبات مواجهة التغيرات المناخية. ولغرض تسهيل عملية الانتقال الى اقتصاد اخضر تتلخص بعض الإجراءات بما يأتي : (حسن خلف راضي، 2021، 73)

1- تشريع قانون متعلق بحماية البيئة.
2- استحداث اللجنة الوطنية للبيئة.
3- تشريع قانون خاص بتدوير النفايات.
4- تشريع قانون متعلق بجودة الهواء وحماية الجو.
5- تشريع قانون خاص بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.
6- تشريع القوانين التي من شأنها جذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية.

المحور الرابع: مساهمة المصارف في تعزيز الاقتصاد الاخضر في العراق:

يمكن للمصارف ان تساهم في تعزيز بناء القواعد المادية المتمثلة بالمشروعات والشركات والاطر الادارية والفنية ومراكز البحوث للاقتصاد الاخضر من خلال: (عبد الزهرة فيصل يونس، 2016، 54)

اولا: منح القروض الميسرة لمشاريع التنمية المستدامة: يعد موضوع التمويل الأخضر من الموضوعات الحديثة والمهمة التي يجب التركيز عليها فقد أطلق البنك المركزي العراقي في عام 2021 بالتعاون مع اللجنة العليا للإقراض في مجلس الوزراء مبادرة التحول للطاقة المتجددة. إذ تهدف هذه المبادرة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحسين البيئة في جمهورية العراق. كما وضع إطاراً تنفيذياً لتمويل المشاريع التنموية على مستوى الأفراد والمستثمرين والمشاريع في مجال الطاقة النظيفة، وتم رصد (1) ترليون ديناراً للتحول الى استخدام مصادر الطاقة المتجددة لخفض انبعاث الكاربون وتحسين البيئة، واكد البنك المركزي العراقي على تسهيل اجراءات الراغبين من المشروعات والافراد في الحصول على قروض مبادرة الطاقة المتجددة واعتماد الاليات الجديدة التي تمنح المقترض على وفق هذه المبادرة حق اختيار المصرف المقرض.(التقرير الطوعي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2030، 2).

ثانيا: سعر الفائدة الصفري لتلك المشاريع: على ان تكون الفائدة على القروض المقدمة للمشاريع او الافراد بمعدل منخفض جدا تقترب من الصفر وذلك للمساهمة في دعم الاستثمار في المشاريع الخضراء وهذه النسبة المتدنية من سعر الفائدة تجعل من القطاع الخاص منفتح الشهية للاستثمار في تلك القطاعات

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

التي ترتفع فيها الارباح وتنخفض فيها التكاليف، وهي سياسة اتبعتها المصارف الامريكية والاوربية معا طيلة العقد التسعيني من القرن الماضي. فحتى عام 2009 لا يوجد من كان يعتقد ان معدلات الفائدة ستبقى قريبة من الصفر على مدى (6) سنوات، في وقت بلغت معدلات الفائدة الاوربية مستويات سالبة في وقت عظمت فيه البنوك المركزية للبلدان الصناعية السبعة الكبار في توسيع ميزانياتها العمومية بأطلاق (5) تريليونات دولار كإصدار نقدي اضافي. بالرغم من ذلك استمر التضخم السنوي منخفضاً دون (2%). والمبررات التحليلية لهذا التوجه هي ان انخفاض سعر الفائدة يعني انخفاض كلفة الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات التي تقود الى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات لذلك تحافظ الاسعار على استقرارها ومستوياتها السابقة.(مظهر محمد صالح، 2023، 132)

ثالثا: التعهد بشراء جزء من مخرجات تلك المشاريع او تسهيل عمليات تصديرها وتسويقها الى الخارج: وذلك لامتصاص فائض الانتاج المحتمل الذي قد لا يكون السوق المحلية قادراً على تصريفه، فضلاً عن توفر شروط الانفتاح الاقتصادي للمشروعات المقترحة ودمجها بالاقتصاد الدولي بوصفه الطريق الوحيد للتوفر على شرطي الكفاءة والاستدامة. (عبد الزهرة فيصل يونس، 2016، 55)

رابعا: التسهيلات المصرفية الاخرى: أن الحاجة لزيادة الانفاق على المشاريع الخضراء حاجة ضرورية في كل دول العالم بصورة عامة والعراق خاصة، ويشكل أولوية عالمية وفي السياق ذاته فقد أدى الشعور بالقلق بشأن التغيرات المناخية والتأثيرات الضارة الناجمة عن زيادة الانبعاثات لغازات الدفيئة إلى النظر في تحسين دعم التمويل الاخضر من خلال: (www.ai.bia.wal-tanmia)

1- التمويل بالصكوك والسندات الخضراء: أن الغرض من إصدار الصكوك والسندات الخضراء مرتبط ارتباطاً مباشراً بالبيئة وتحقيق تنميتها من خلال جذب رؤوس الأموال التي تدار بشكل فاعل من أجل استثمارها في التمويل المستدام المطلوب للنشاط البيئي الهادف الى خفض الانبعاثات الكربونية أو التكيف مع تأثيرات تغير المناخ بوتيرة متوازنة وعلى نطاق واسع.

وأضحى هذا الهيكل إنموذجا يحتذى به لجهات الإصدار الأخرى ويمكن لهذا النوع من الصكوك أن يسهم في تمويل المشاريع البيئية المستدامة وتوسع نطاق اسواقها على الصعيد العالمي.

(بينيت، 2015: 3- 26)

2- التمويل عن طريق الملكية: حيث يتم تغطية راس المال الموجة نحو المشاريع الخضراء عن طريق اصدار الاسهم الاعتيادية او الامتيازية لحساب الافراد والمشاريع والشركات، او من خلال التمويل الذاتي من احتياطي التوسعات او فوائض عمليات التشغيل.

3- التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل: وهي التسهيلات المصرفية التي يتم الحصول عليها لغرض توفير سيولة مناسبة للمشاريع الخضراء الخاصة بالمستلزمات الطارئة الى حين توفر الموارد المالية الكافية من خلال المبيعات، وتكون المدة لمثل هذه التسهيلات قصيرة نسبيا لا تتجاوز عدة اشهر.

(صباح اسطيفان كجةجي، 2008، 14)

خامسا: المساهمة بوضع دراسات الجدوى لتلك المشاريع: ان تأسيس أي مشروع تنموي اخضر يتطلب موارد مادية وجهوداً بشرية معينة، وهو بحد ذاته يعتبر عملاً مهما. الا ان الاهم من تأسيس المشروع هو ضمان استمرار تشغيله وادامته والاستفادة منه ضمن عمره الاقتصادي بشكل سليم، فنياً واقتصادياً. ومن هنا تبرز اهمية دراسات الجدوى للمشاريع الخضراء. ان اهمية وضرورة اخضاع المشاريع لدراسة الجدوى الاقتصادية لا تقتصر على المشاريع الحكومية الكبرى فقط ، بل ربما تحتل اهمية اكبر بالنسبة للاستثمارات ضمن النشاط الخاص بسبب طبيعة تلك الاستثمارات وحالة التنافس التجاري التي تؤطر عمله. (sabah kacha chi. googlepages.com)

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- إن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر يحقق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ويقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الكربونية)، ويحافظ على البيئة من التلوث، ومواجهة تحديات تغير المناخ و يوفر المزيد من فرص الوظائف النظيفة (وظائف خضراء).

2- يحقق الاقتصاد الأخضر التنوع الاقتصادي من خلال إحلاله محل الاقتصاد الأحفوري الذى يعتمد على البترول والغاز الطبيعي والصخري والذى يتعرض للنضوب في المستقبل وعلى المدى الطويل يؤدي الى استنزاف الموارد وضياع حقوق الاجيال القادمة.

3- ان الاهتمام بالتوجه الى الاقتصاد الأخضر لم يعد قاصرا على اهتمامات الدول المتقدمة فحسب بل أيضاً نال اهتمام معظم الدول العربية التي حقق بعضها مستويات متقدمة في انجاز المؤشرات الدالة على التحول نحو التنمية المستدامة.

4- غياب دعم المنظمات الحكومية وغير الحكومية للمصارف بغية تحفيزها للقيام بتمويل المشاريع الخضراء.

التوصيات:

1- ترشيد استهلاك الطاقة والتحول تدريجيا نحو المصادر النظيفة او الجديدة لتوليدها.

2- التوسع في الصناعات قليلة الانبعاثات مثل صناعة تدوير المخلفات، ومعالجة الصرف الصحي.

3- تفعيل قوانين بيئية رادعة للمخالفين للحد من العبث والإخلال بتوازن النظم الأيكولوجية، وفرض ضريبة التخلص من المخلفات الضارة وتحميلها للمتسببين بتلك الظاهرة.

4- تهيئة المناخ للقطاع الخاص في زيادة استثماراته في الطاقة الجديدة والتكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة.

5- نشر الوعي البيئي وقيمّ الثقافة الخضراء بين المواطنين وفي المدارس والجامعات من خلال تضمين الكتب المدرسية فصولاً عن التنمية الخضراء وتقديم دروس ومقررات وبرامج خاصة لطلاب الجامعات مما ينعكس ايجابياً على سلوك المواطنين وتصرفاتهم.

6- وضع استراتيجية شاملة للانتقال الى اقتصاد أخضر تشترك فيها جميع قطاعات الدولة واعطاء الأولوية للمشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتدوير النفايات.

7- تشجيع المصارف على دعم مشروعات الطاقة المتجّددة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة، وحثها على مواصلة الجهود المستمرة في مجال الشمول المالي من قبلها.

8- تحفيز المصارف الخاصة لدعم القطاع الخاص المستثمر في مجالات الطاقة البديلة وايجاد السبل الكفيلة بتحقيق الشركة معهُ.

المصادر العربية: References

1- برنامج الامم المتحدة للبيئة: (2011) (نحو اقتصاد اخضر مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- مرجع لواضعي السياسات)،

2- برنامج الامم المتحدة الانمائي،(2021) المساهمات المحددة وطنيا للعراق بشأن تغير المناخ،

3- بينيت، مايكل،(2015) (الصكوك الإسلامية: شكل واعد من التمويل لمشاريع البنية التحتية الخضراء)، موقع اصوات حول (وجهات نظر حول التنمية)، www.http:blogs.world bank.org

4- جمال الدين، نجوى يوسف، واخرين،(2014) الاقتصاد الاخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم، مجلة العلوم التربوية، العدد3، جامعة القاهرة، مصر، يوليو.

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)2011) الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المبادئ والفرص والتحديات في الدوال العربية، العدد1، نيويورك.

6- راضي، حسن خلف، (2021) الاقتصاد الاخضر كخيار استراتيجي للتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، بحث منشور، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد3.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.S.E6

7- تكواشت، عماد، (2004) واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والادارية وعلوم التيسير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر التميمي، خالد غازي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 26، العدد76.
8- صباح اسطيفان كجة جي، (2008) اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد. (sabah kacha chi. googlepages.com)
9- صالح، مظهر محمد،(2023) على تخوم النظرية الاقتصادية، (شبكة الاقتصاديين العراقية).
10- سلامي، منيرة، مسغوني، منى،(2011) اشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الاخضر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر.
11- يونس، عبد الزهرة فيصل،(2017) رؤية في الفلسفة البيئية والتنمية العربية، الطبعة 1.
12-يونس، عبد الزهرة فيصل،(2016) فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، الطبعة 1.

المصادر الاجنبية:

1- Lucien Georgeson, Mark Maslin and Martyn Poessinouw: "The global green economy: a review of concepts definitions, measurement methodologies and their interactions" Geography and Environment, Vol
2-OECD: "Towards Green Growth", 2011, Available at: https://www. Oecd- ilibrary, org/ docserver/9789264111318-sum-en,pdf
3-Simon Zadek and Cassie Flynn: " South- Originating Green Finance: Exploring the Potential" , The Geneva International Finance Dialogues, November 2013, p.7.
4-African Development Bank Group: "Transitioning the African continent toward green growth: n introductory guide to understanding s'AfDB Green Growth Framework" , 2016, p9.
5-Chernykhivska Anna Volodymyrivna: "MODERN PERSPECTIVES OF DEVELOPMENT OF GREEN ECONOMY" , Economic Processes Management : International Scientific EJournal -2015-No 1, p.2.
6- Eléonore Loiseau , L, Saikku, R, Antikainen, N, Droste, B, Hansjürgens, K, Pitkänen, P, Leskinen P, Kuikman and Maiken Thomsen : "Green economy and related concepts: an overview" , Journal of Cleaner Production , 2016, Vol, 139, p.2.
7- OECD : "Towards Green Growth" , 2011.
8-National center for social Research, "British social attitudes" , report on achinging society, (London sage, January, 2007), p.19 .
9- New economics foundation , sustainable development and well bing, relationships, challenges and policy implications" , (report Defra, 2006), p.34.
10- www.un.org/ar/climatechange/raising-ambition/renewable-energy-transition.
11-https://mothakirat-takharoj.com
12-www.ai.bia.wal-tanmia
13 - https://www.ilo.org/beirut/media-centre
14- https://www.unep.org/pt-br/node/23750 last visit on 16-1-2023
15-Kes McCormick and Niina: "Kautto The Bioeconomy in Europe: An Overview "Sustainability,Vol5,Issue.6, 2013, pp.2590-2604. https://doi.org/10.3390/su5062589
16- https://www.oecd-ilibrary,org/docserver/9789264111318-sum-en.pdf)